الموازنة بين هذه النزاعات لصالح نظام العبارة اللامعرفيّ، أو لصالح الفريق الذي تستند مزاعمه، ليس تماماً على حقائق القضية، بل على قاعدة من الأمر الأخلاقي الصّرف المعزول تماماً عن قضايا المشروعية الصّادقة. والحقّ، إنّ التسامي لن يكون غير ذلك، خاصّةً إذا أخذنا بعين الإعتبار تأكيد ليوتار على هذا الجانب من تفكير كانط الذي يوازي بين استقلالية العقل العملي وبين انتماءه لنظام عبارة منفصل بإطلاق عن متطلبات الإكتناه العملي، من جهة، وعن الفهم المفهومي، من جهة ثانية. إنّ ماتحتاجه العدالة في قضايا مشروطة بحقائق غير مبرهنة ذاتياً هي أنّ يكون المرءُ مستعدّاً للحكم "بدون معايير،" أو أن ينظر بذهن مفتوح إلى مختلف بروتوكولات أو أسهم عمليات اتخاذ القرار التي تسم "الإختلافيّ" ـ صراع المصالح ـ في أية قضية معطاة. وقبل كلّ شيء، يجب أن يمنعنا التسامي من المضي قدماً في فرض معيار وحيد ومتطابق (على سبيل المثال، ذاك المتعلّق بالحقيقة العملية أو المسؤولية المعرفية) في الوقت الذي تستلزم فيه القضية نظاماً آخر مختلف من الحكم الأخلاقي أو السياسي ـ الإجتماعي. عند هذا المفصل تماماً ـ حسب مايذهب إليه ليوتار ـ يكتسب التسامي الكانطي دوره الأكثر أهميةً، ليس فقط في علاقته بمسائل الذائقة الجمالية بل وضمن سياق ارتباطه بقوى وحدود العقل العملي. ذلك أنها سمة من سمات التسامي أنه "لايملك أي مفهوم يقدّم من خلاله حدوسه الحسية أو المتخيلة"، وأنّه "لايستطيع أن يحدّد أفقاً، بل حقلاً،" وأنّ الحقل المعني " يُحدّد كدرجة ثانية، عن طريق التأمل، إذا صحّت العبارة: ليس عن طريق التواشج بين التقديم والمفهوم، بل عن طريق التواشج غير المحدّد بين استطاعة التقديم وبين استطاعة تشكيل المفاهيم."[٨]

بكلام آخر ـ وهنا يتبع ليوتار كانط بشكل لصيق ـ يأخذنا التسامي إلى ذلك المفصل من الفكر حيث يترتب على الحكم أن يدرك حاجته للمصادر (أو غياب معايير متفق عليها) للتعامل مع قضايا تتجاوز كلّ حدود